

دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

The role of sustainable agricultural development in reducing the phenomenon of poverty in Algeria

الأخضر بن عمر^{*1}

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي (الجزائر)، benamor-lakhdar@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/06/15

تاريخ الاستلام: 2022/04/18

ملخص:

تعد البرامج التنموية الزراعية المستدامة أحد الاستراتيجيات الناجعة في التقليل من ظاهرة الفقر خاصة في المناطق الريفية باعتبارها مناطق ذات نشاط زراعي من جهة ولكون نسب الفقر فيها أعلى مقارنة بالمناطق الحضرية. وتشير الإحصائيات إلى أن نحو 24% غير قادرين على تلبية حاجياتهم الأساسية. وعلى هذا الأساس طبقت الجزائر العديد من برامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة خلال العشرين سنة الماضية مستهدفة تشجيع الإنتاج الزراعي من جهة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية والتقليل من مستويات الفقر والتي انخفضت من 12.1% سنة 2000 إلى 05.03% سنة 2019.

الكلمات المفتاحية: برامج زراعية، تنمية مستدامة، فقر، مناطق ريفية، دخل.

تصنيف JEL: Q01، I32

Abstract:

Sustainable agricultural development programs are one of the effective strategies in reducing the phenomenon of poverty, especially in rural areas, as they are areas of agricultural activity on the one hand, and because poverty rates are higher compared to urban areas. Statistics indicate that about 24% are unable to meet their basic needs.

On this basis, Algeria has implemented many sustainable agricultural and rural development programs during the past twenty years, aimed at encouraging agricultural production on the one hand, improving the economic and social conditions of rural areas and reducing poverty levels, which decreased from 12.1% in 2000 to 05.03% in 2019.

Keywords: Agricultural programs, sustainable development, poverty, rural areas, income.

Jel Classification Codes: Q01, I32

* المؤلف المرسل

1. مقدمة :

يعتبر الفقر من الظواهر القديمة في المجتمعات وخاصة في المناطق الريفية، حيث أن معظم الفقراء يتركزون في الأرياف ويرتبط فقرهم بانعدام البنية الأساسية ويتركز معظم نشاطهم الاقتصادي حول القطاع الزراعي، هذا الأخير الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف المناخية المواتية، كما تتفاقم مظاهر الفقر بسبب البطالة الموسمية بينما تتجلى مظاهر الفقر الحضري في انتشار الأحياء الفقيرة، التي لا تتوفر على أدنى متطلبات العيش يتلزم ارتفاع معدلات وشدة الفقر مع انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، وتراجع نصيب الفرد من الدخل نتيجة ارتفاع معدل الإعالة.

ويمثل الفقر أكبر العقبات التي تواجه تحقيق التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. وبالرغم من تحقيق تقدم في مجال الحد من عدد الفقراء في العقود الماضية، لا زال هناك نحو 767 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع حول العالم ولا زالت التفاوتات مستشرية بين الطبقات الاقتصادية والمناطق الريفية والحضرية والمناطق والمجموعات العرقية وبين الرجال والنساء

وتضطلع التنمية الزراعية بدور رئيسي فيما يتعلق بالتخفيف من الفقر في سياق التنمية والنمو الاقتصادي ككل، فضلا عن ذلك، وبالنظر الى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للزراعة التي توفر سبل كسب المعيشة ل: 38.3% من اجمالي القوى العاملة في العالم (الفاو 2015)، وعلى هذا الأساس طبقت الجزائر العديد من برامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة خلال العشرين سنة الماضية مستهدفة تشجيع الإنتاج الزراعي من جهة والتقليل من مستويات الفقر. ومن هنا يحاول هذه البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور برامج التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1- التعرف على الأبعاد المختلفة للتنمية الزراعية المستدامة باعتبارها من المفاهيم الجديدة في مجال التنمية.

2- تشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر والوقوف على أهم مسبباته خلال العقدين الأخيرين.

3- إبراز دور برامج التنمية الزراعية التي تبنتها الجزائر بداية الألفية في التقليل من معدلات الفقر خاصة في المناطق الريفية.

تقسيمات البحث: تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة عناصر وهي:

المحور الأول: التنمية الزراعية المستدامة المفهوم والأبعاد الاقتصادية

المحور الثاني: ظاهرة الفقر في الجزائر

المحور الثالث: دور برامج التنمية الزراعية المستدامة في الحد من الفقر

2. التنمية الزراعية المستدامة المفهوم، والأبعاد الاقتصادية:

جاء مفهوم التنمية المستدامة نتيجة مسيرة طويلة من جهود دولية تجسدت بشكل خاص في سلسلة المناقشات والمفاوضات التي جرت على مستوى منظمة الأمم المتحدة خلال ثمانينيات القرن العشرين، وقد برز مفهوم التنمية المستدامة أول ما برز خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 والذي يعتبر بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة ليركز على أهمية حماية البيئة لتحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث، وكذا أهمية الربط بين البيئة من جهة وأهداف التنمية من جهة أخرى.

1.2 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

1.1.2 تعريف التنمية المستدامة: منذ مؤتمر قمة الأرض في ري دي جانيرو البرازيلية عام 1992 ظهر مفهوم التنمية المستدامة، ممثلا في أجندة عمل القرن الواحد والعشرين، ثم زاد وتدعم هذا المفهوم بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا عام 2002 (فوزية غربي، 2010، ص 58)، ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي وأبرز إضافة في الكتابات التنموية خلال العقود الأخيرة، فهو يمثل بديلا موسعا للمفاهيم التنموية السابقة، وقد جاء هذا المفهوم كرد فعل على تفاقم مشكلة تدهور البيئة وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية.

عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة وتقرير برنتلاند الصادر في 1987 التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجاتهم. (عربي مريم، 2013/2014، ص 49)

وحددت لها منظمة الأغذية والزراعة خمسة عناصر رئيسية هي: الموارد المتعددة في بيئتها، احتياجات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية. التكنولوجيا والمؤسسات، وفي حين يتعين صيانة العنصرين الأولين، يتعين استيفاء العناصر الأخرى ومراقبتها وتحديثها من خلال عملية الإدارة العامة. (منور أوسير، 2010، ص 157)

وبالنسبة إلى الدول المتقدمة فإن التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا. أما بالنسبة إلى الدول النامية والفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

مما سبق يمكن القول إن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي ضابط لها. كما أنها ترسخ مبدأ التضامن والعدالة ليس فقط بين الأجيال الحالية فيما بينها، بل وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

2.1.2 تعريف التنمية الزراعية المستدامة: يشير تعريف التنمية الزراعية المستدامة على ما هو وارد في تعريف التنمية الاقتصادية المستدامة، على اعتبار أن التنمية المستدامة تحمل المدلول العلمي نفسه حيثما استعملت، ويكون التخصص فقط في ما يتصل بالمجال الزراعي دون سواه، أي أن الاستدامة تكون متعلقة بالجانب الزراعي على وجه التحديد، ولذلك فإن التنمية الزراعية المستدامة تراعي مبدأ حقوق أجيال المستقبل في هذا الجانب، سواء من حيث نوعية الإنتاج أو كفايته لتلبية الاحتياجات الغذائية، مع ضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية والصحية.

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في عام 1988 التنمية الزراعية المستدامة بأنها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، وتعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع. (هاشم كوجر، 2021)، كما تضيف بأنها التنمية التي تسهم في تحسين كفاءة الموارد، وتعزيز القدرة على الصمود، وتأمين الانصاف الاجتماعي/ المسؤولية الاجتماعية للزراعة ونظم الأغذية، بهدف ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع حاضرا ومستقبلا. (منظمة الأغذية والزراعة FAO، 2016)

التنمية الزراعية المستدامة هي عبارة عن مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكल القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وزيادة في الإنتاج والانتاجية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه. (فوزية غربي، 2010، ص 60)

ومما سبق يمكن تعريف التنمية الزراعية المستدامة بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الإنتاج والانتاجية الزراعيين، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشة مرتفع لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة.

3.1.2 التنمية الريفية المستدامة: يتمحور مفهوم التنمية الريفية المستدامة حول إيجاد استراتيجية يمكن بواسطتها وفي نفس الوقت حماية البيئة مع التغلب على الفقر أو تنمية ريفية ذات بعد بيئي، بمعنى أن التنمية الريفية المستدامة تستهدف تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الفقراء، من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأراضي وفرص العمل والتعليم والصحة، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد المتاحة، وتتضمن استراتيجية التنمية الريفية للحد من الفقر أربع مداخل هي: (أضافية حدة، 2019، ص 41)

- ✓ تمكين ودعم فقراء الريف.
- ✓ تنوع مصادر الدخل.
- ✓ المساواة في النوع الاجتماعي.
- ✓ تنمية البنية الأساسية الريفية.

2.2 أهداف التنمية الزراعية المستدامة: للتنمية الزراعية المستدامة مجموعة من الأهداف أهمها:

- أ-زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف.
- ب-إشراك سكان الريف في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- ج-توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية.
- د-توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف.
- هـ-توزيع الثروة والسلطة: أن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، ولهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيرهم من المواطنين.
- و-مكافحة هجرة الريف: إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه.

ز-تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية: تعتبر تنمية الريف عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من اخذ وعطاء.

ي-تعزيز الأهداف السياسية الوطنية: إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض أي الوطن وجدير بالذكر أن أهداف التنمية الريفية تختلف باختلاف ظروف ومشكلات

المجتمعات الريفية وكذلك بظروف المجتمع ككل وقدراته المادية وغير المادية. (هاشمي الطيب، 2014، ص 36، 37)

3.2 أبعاد التنمية الزراعية المستدامة: ان الهدف النهائي للتنمية الزراعية المتكاملة هو تحسين نوعية الحياة لسكان الريف وهذا ما يجعل من الضروري أن تتجاوز العوامل المرتبطة بالدخل مثل الأسعار والإنتاج والإنتاجية لمجموعة من العوامل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة وهي كالتالي:

1.3.2 البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية الزراعية المستدامة على زيادة النمو والكفاءة الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية، إذ يركز على الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، (جعفر سمية، 2013/2014، ص 59)، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2.3.2 البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتعزيز المساواة بين المرأة وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجماعات الضعيفة، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرًا.

3.3.2 البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبيه لها بغرض الاحتياط والوقاية، (عربي مريم، 2013/2014، ص 50)، ويتمحور البعد البيئي حول حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

4.3.2 بعد التنمية البشرية: الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

5.3.2 البعد السياسي: والذي يستهدف تحسين فرص الفقراء وذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية بما في ذلك النساء والأقليات العرقية على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المشاركة في العمليات السياسية على مستوى القرية وخارجها. (هاشمي الطيب، 2014، ص 35)

3. ظاهرة الفقر في الجزائر

1.3 تعريف الفقر وعلاقته بالتنمية:

1.1.3 تعريف الفقر: يدلّ الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، وتسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة والتي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم. (حاج قويد قورين، 2014، ص 17)

الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، الوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والاصول المادية، الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، الاعاقة، البطالة، الكوارث والأزمات...الخ. (صالح، بن عمارة، 2015، ص 133)

ويعتمد تعريف البنك الدولي تعريف الفقر على الفقر النقدي (الإيرادات، الدخل) ، والتي يجب أن تأخذ الحد الأدنى للسعرات الحرارية، التي يحصل عليها الفرد، لكن *PNUD* لا يأخذ فقط انخفاض الدخل في تعريف الفقر بل يضيف احتياجات أخرى مثل العلاج والخدمات الأخرى (التعليم، العمل، الملبس، الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار... الخ). (حاجي فطيمة، 2014/2013، ص: 134، 135)

وعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000 على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، وهناك تعريف لوزارة العمل والتضامن الوطنية للفقراء على أنهم الفئة التي ليس لها دخل نقدي والأشخاص الذين ليس لهم عمل.

2.1.3 الفقر والتنمية: كان الفهم السائد للتنمية لعقود عديدة، أنها نمو اقتصادي وان هذا النمو سيفد شيئا فشيئا إلى الطبقة الفقيرة من السكان يترجم إلى رخاء للجميع، وبالرغم من أن النمو الاقتصادي وسيلة ضرورية وأساسية في عملية التنمية الا انه يجب ان يتكامل بسياسات تهدف إلى تحقيق تنمية بشرية موزعة ومستدامة، لزيادة فرص الفقراء في التعليم والرعاية الصحية والدخل

والحصول على وظائف وتغطية المجال الكامل من الخيارات الإنسانية من البيئة الطبيعية المستقرة إلى الحرية الاقتصادية والسياسية (الأمم المتحدة، 1992، ص 02).

ويذهب مفهوم الرخاء في هذا السياق إلى إبعاد من الأفكار العامة التقليدية عن النمو الاقتصادي إلى زيادة الفرص والقدرات للتمتع بهذه الفرص"، ويتوافق هذا المفهوم المتكامل والذي لا يتجزأ للتنمية كحق إنساني. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2006، ص 08)

ويشكل الفقر في الأرياف أكثر من ثلاثة أرباع الفقر المدقع في العالم. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في السكان الريفيين عن طريق إنشاء نظم للحماية الاجتماعية وبناء الروابط بين المناطق الريفية والحضرية وتحديد السياسات التي تركز على زيادة دخلهم إلى إحداث آثار طويلة الأمد بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية. وتساهم المنظمة في القضاء على الفقر الريفي من خلال تطوير قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز المؤسسات والمنظمات الريفية التي تمكن بعض سكان الريف الأكثر تهميشاً.

لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية. فعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض إلى أكثر من النصف بين عامي 1990 و2015، من 1.9 بليون نسمة إلى 836 مليون نسمة، فإن الكثيرين لا يزالون يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ولا يزال أكثر من 800 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وكثير منهم يفتقرون إلى الغذاء الكافي ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي.

وقد أدى النمو الاقتصادي السريع في بلدان مثل الصين والهند إلى رفع الملايين من برائن الفقر، ولكن التقدم كان متفاوتاً. إذ كان التقدم محدوداً في مناطق أخرى، مثل جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللتان تمثلان معاً 80% من الذين يعيشون في فقر مدقع. وفي عام 2010، كان 4% من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم، بينما كان يعيش 40% منهم على أقل من 2.75 دولار في اليوم. وتعد المنطقة العربية هي الوحيدة من بين مناطق العالم التي ازداد فيها الفقر المدقع منذ عام 2010 (عدد السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار أمريكي في اليوم).

وتمثل أهداف التنمية المستدامة التزاماً جريئاً بإنهاء المسيرة التي بدأها العالم مع مطلع الألفية الثالثة لإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030. ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر ضعفاً، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية

المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، 2020)

2.3 أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر:

من بين أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر هي:

1.2.3 حجم الأسرة: يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة 27.9%، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة 16.70%، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي ب 14.52%، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى 10.76%، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها 58%، في حين تقسم نسبة 41% من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل، والصحة.

2.2.3 التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر بداية التسعينيات أكثر من 17%.

3.2.3 برامج التصحيح الهيكلي: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر، وازدياد معدلاته في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب 500 000 عامل سنة 1995، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96 000 عامل، وتعد ظاهرة البطالة العنصر الأساسي في زيادة الفقر.

4.2.3 الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينيات: عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر 1988، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة.

5.2.3 الفساد والبيروقراطية: تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وصنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعدده منظمة الشفافية الدولية الجزائر ضمن البلدان الأكثر فسادا في العالم. هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من

خلال رفعه تكلفة رأس المال، فالفساد يؤدي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام.

6.2.3 النمو السكاني: ارتفع عدد سكان الجزائر من 23.04 مليون نسمة عام 1987 إلى 30.66 مليون نسمة سنة 2000 ليصل إلى أكثر من 42.5 مليون نسمة عام 2018، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019، ص 291) ويؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار و زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع بل إنه في بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقديم الموارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له آثار ضارة على ميزان المدفوعات.

7.2.3 انتشار البطالة: تعتبر البطالة إحدى أهم أسباب الفقر فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد على المال أو الدخل اللازم لمعيشتهم، وهذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية حيث انتقلت من 6.12 % سنة 1988 إلى 20.7 % سنة 1991 ثم إلى 29 % سنة 2000 لتصل إلى حوالي 11.7 % سنة 2018 ويرجع ذلك إلى غياب استثمارات جديدة سواء من المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف للعاملين وتشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة بسبب إعادة الهيكلة أو حل المؤسسات خلال الفترة (1994-1998) أزيد من 360 ألف عامل.

8.2.3 سوء توزيع الدخل والثروات: إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غنى البعض وافتقار البعض الآخر، حيث أنه بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 1496 دولار سنة 1995 إلى 7000 دولار سنة 2010، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32 % من الدخل الوطني في حين أن 40 % الآخرين يستهلكون 6 % من الدخل الوطني. (مرغاد، حاجي، 2013، ص 165)

3.3 خصائص الفقر في الجزائر: أشارت العديد من الدراسات والتقارير إلى عدد من الاتجاهات والخصائص المتعلقة بالتغيرات في نطاق توزيع الفقر في الجزائر وهي كالتالي:

أ-ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عنها في المنطقة الحضرية، حيث نجد 22.7 % في المدن مقابل 22.3 % في المناطق الريفية، أما فيما يخص شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية بنسبة 9.4 % مقابل 9.2 % في المناطق الحضرية، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية

مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة.

ب-يركز مفهوم النمو الموالى للفقراء على أنواع اللامساواة البنيوية التي تحرم الفقراء والمجموعات المهمشة من فرص مواتية للمساهمة، والمشاركة على أسس أكثر إنصافا، إذ يضع إعادة التوزيع جنبا إلى جنب مع النمو، في الجزائر لم يكن النمو مواليا للفقراء في الثمانينيات والتسعينيات فقد استفاد الأفراد غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي، وابتداء من الألفية الثالثة وحسب دليل جيني تراجعت اللامساواة في الجزائر من خلال تغير مؤشر جيني والذي انتقل من 35.7% سنة 1995 إلى 31.8% سنة 2005، مما يدل على ارتفاع الحصة التي حصل عليها الفقراء وبدوره هذا يؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر.

ج-فيما يخص دخل الأسرة وجد أن الدخل السنوي للأشخاص العاملين بشكل مؤقت قدر ب 117900 دج بينما قدر الدخل السنوي للموظفين ب 443272.73 دج، ويرتفع مستوى الدخل أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث قدر ب 268059.74 دج في المناطق الحضرية مقابل 213561.22 دج في المناطق الريفية.

د-تتوزع نفقات الاستهلاك على شكل 41.8% تخص شراء نفقات منتجات غير غذائية، وتنقسم إلى نفقات السكن والتي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 23.6% ثم نفقات النقل والاتصال بنسبة 16.45% بعدها نفقات الصحة بنسبة 15.9%، بينما تشمل النفقات الغذائية التي تمثل 58.22% من الميزانية الكلية، تأتي الحبوب في المرتبة الأولى بنسبة 25.46%، الحليب ومشتقاته بنسبة 13.68% الخضار الجافة 13.60% اللحوم بنسبة 10.12% بينما تمثل الفواكه 6.44% والخضار الطازجة بنسبة 5.1%

هـ-وفيما يخص العلاقة الترابطية بين الفقر والبطالة والتوظيف نجد أن التعليم أكثر المتغيرات ارتباطا بالفقر في الجزائر حيث يرتبط معدل الفقر عكسيا بمستويات التعليم، بحيث يؤدي أي تحسين طفيف في المستوى التعليمي إلى تراجع أعداد الفقراء، وقد أشارت بعض التقارير أن الأسر الفقيرة تتميز بالمستويات التعليمية الأولى والثانية " بدون تعليم "وتعليم قرآني، بينما الأسر الغنية معنية بكل المستويات الأخرى، وخاصة بالمستوى السادس " دراسات عليا " و ترتبط قياسات الفقر بصورة وثيقة بحجم الأسرة المعيشية، فالأسرة التي تتكون من فرد واحد لا تعاني - عمليا من الفقر، في حين ترتفع معدلات الفقر مع زيادة حجم الأسرة ، فتصل إلى حوالي ربع الأفراد الذين يعيشون في أسرة يزيد عدد أفرادها عن عشرة أشخاص، كما تعيش الغالبية العظمى من الفقراء في أسر يتكون عدد أفرادها من 7.64 شخص في المتوسط.

و-ومن حيث الخدمات الأخرى مثل صنف السكنات، وجد التحقيق أنه من بين 549 أسرة فقيرة أكثر من 50% تشغل بيوتا تقليدية، ومن حيث مصدر التزود بالماء نجد أن الأسر الغنية تتزود بالمياه الصالحة للشرب عن طريق عداد داخل البيت، بينما الأسر الفقيرة فتتزود من آبار غير محمية من منابع المياه والأنهار، أما من حيث صنف المحروقات المستعملة وجد أن الأسر الغنية تعتمد بشكل خاص على غاز المدينة، بينما تعتمد الأسر الفقيرة على الفحم، بقايا الحصاد.

ز-التباين الإقليمي على خريطة الفقر في الجزائر كبير، حيث ظهرت بعض أوجه التباين في مستويات الفقر داخل المناطق، فوصلت نسبة الفقر إلى أعلى مستوى لها في بلديات الهضاب الوسطى ب 32.7%، وفي الجنوب الشرقي بنسبة 13.7%.

4. دور برامج التنمية الزراعية المستدامة في الحد من الفقر

1.4 برامج التنمية الزراعية المستدامة: بعد عقد التسعينيات من القرن الماضي التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري تغيرات هيكلية شاملة وإتباع نمط جديد في تسيير الاقتصاد، ومع بداية تحسن المداخيل البترولية ولعدم نجاعة الإصلاحات السابقة التي شهدها القطاع الزراعي، شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة، والتي يمكن حصرها في: (عماري زهير، 2014، ص 06)

أ-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو: (2005-2009): يبلغ حجمه الاستثماري 4202.7 مليار دج.

ج-البرنامج الخماسي (2010-2014): بغلاف مالي يقدر ب 21214 مليار دج

د-برنامج توظيف النمو (2015-2019)، بغلاف مالي قدر ب 22100 مليار دينار

جدول 1: مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية للفترة (2001-2019) مليار دج

البرنامج	مخطط الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	مخطط دعم النمو 2009-2005	المخطط الخماسي 2010-2014	برنامج توظيف النمو 2015-2019
اجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214	*22100
الزراعة	65.4	300	1000	625.1 **(2015-2018)
النسبة المئوية	12.46	7.14	4.71	6.49

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(عماري زهير، 2014، ص 06)، * (www.echoroukonline.com)، ** (هدى بن محمد، 2020، ص:52)

ركزت هذه البرامج في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك رصدت لها مبالغ مالية كبيرة، ويمكن حصر البرامج التنموية الزراعية في:

1.1.4 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2004/2000): يعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وقد تم اعداد هذا البرنامج ليكون شاملا واستجابة متماسكة لمواجهة التحديات والمعوقات الرئيسية الطبيعية والفنية والتنظيمية والمشاكل المؤسسية المستولة عن ضعف أساسيات الأمن الغذائي الوطني، والحد من التماسك والسلم الاجتماعي في المناطق الريفية (LAOUBI, YAMAO, 2012, p: 69)

أطلقت الحكومة الجزائرية البرنامج الوطني للتنمية الزراعية PNDA في عام 2000، وفي عام 2002 تطور، ليصبح اسمه البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR)، ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتحديث المزارع، وتكثيف وتوسيع المناطق المروية، وتطوير الإنتاج الزراعي والإنتاجية من خلال استثمارات كبيرة والاستخدام المناسب والمستدام للموارد الطبيعية، إضافة إلى ذلك الحد من ظاهرة الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي. أدى هذا البرنامج الى إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه سنة 2003 حيث سجل نسبة 7%، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى.

أدى البرنامج إلى ارتفاع حجم العمالة الزراعية، حيث ارتفعت بنسبة 120%، وتم استحداث أكثر من 900 ألف وظيفة خلال الفترة 2004-2000، كما تبين الأرقام حجم الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الحكومة، حيث وصلت إلى حوالي 3% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، كما بلغ حجم الدعم بين عامي 2000 و2006، حوالي 284 مليار دج (ما يقرب من 4 مليار دولار) بمتوسط سنوي بلغ حوالي 40.5 مليار دج، واستثمار يقدر بحوالي 66 يورو لكل هكتار/سنة (LAOUBI, YAMAO, 2012, p: 70)

2.1.4 الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) 2004-2009: يعتبر هذا البرنامج امتدادا للبرنامج السابق، وهو يندرج ضمن برنامج دعم النمو، حيث بلغ مقدار الغلاف المالي المخصص له 4202.7 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار)، يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم إنجازها، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار دج زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة ب 1140 مليار دج (عماري زهير، 2014،

(ص 08)

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، وذلك بتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف، وتمكينهم من الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية مع ضرورة تثمينها وضمان استدامتها للأجيال اللاحقة، لتقوم فيما بعد بتبني سياسة التجديد الريفي والفلاحي سنة 2008 والتي تعتبر بمثابة دعم للسياسات الزراعية المستدامة، كما تركز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الصادر في شهر أوت 2008، والذي يهدف إلى تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث تشكل من محورين: محور فلاحي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، ومحور ريفي هدفه حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية (بن خزناجي أمينة، 2013/2012، ص 68)

3.1.4 سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي (2010-2014): سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

4.1.4 التنمية الريفية في الجزائر: جاءت هذه البرامج لتعزيز الدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع وتحسين مستوى معيشة سكان القرى والأرياف وقد تبنت الحكومات الجزائرية منذ بداية الألفية مجموعة من المخططات التنموية التي تهدف لتطوير القطاع الفلاحي والمناطق الريفية والتي جاءت على النحو التالي:

1.4.1.4 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2002) تم اعتماد هذا البرنامج سنة 2000، بغلاف مالي قدره 40 مليار دينار يهدف أساسا إلى زيادة الإنتاج الفلاحي، وتشجيع سكان المناطق الريفية على ممارسة الأنشطة الريفية عن طريق تهيئة البيئة الأساسية، والحد من النزوح الريفي، والمحافظة على التوازنات الجهوية، حدد لهذا المخطط محورين هما:

المحور 1: يتعلق بالبرامج المخصصة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي.

المحور 2: وهي برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل.

2.4.1.4 البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR (2004-2006) إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف، من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية، وتحسين شروط الحياة للسكان الريفيين عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDAR خصص له مبالغ

تقدر ب 15 مليار دينار سنة 2004 للتخفيف من البطالة في المناطق الريفية، بزيادة قدرها 13% عن سنة 2003، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار وتوسيع دعم قطاع المؤسسات.

3.4.1.4 الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD إن استراتيجية التنمية الريفية المستدامة المتبناة من طرف السلطات العمومية سنة 2008 تهدف إلى إعادة بعث الحياة في المناطق الريفية والتي تقوم على وسائل مالية ومؤسسية، إذ على المستوى المؤسسي إنشاء مشاريع جوارية التنمية الريفية وهو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة، أما على المستوى المالي إن رأس مال التنمية الريفية تهمين الأراضي عن طريق رخص الاستثمار، مكافحة التصحر، وتنظيم الري، إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما، تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية، وهي تخص المجتمعات الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة وتتم في إطار استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، مدتها القصوى سنة إن المشاريع المدرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تكون مرافقة للمجتمعات الريفية من حيث، تنمية المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الري، الصناعات التقليدية، ترقية منشآت وتجهيزات اجتماعية، اقتصادية وثقافية للاستعمال الجماعي الاستعمال العقلاني وتأمين الموارد الطبيعية(ماء، أراضي، ...)

بالنسبة للفترة 2009-2011 تقرر برمجة 12148 مشروع جوارية للتنمية الريفية المدمجة منها 6059 موافق عليها، و4165 تم الشروع فيها عبر 1241 بلدية و5187 قرية، تمكنت من خلق 133880 منصب شغل، استفادت 68120 أسرة من هذه المشاريع.

4.4.1.4 سياسة التجديد الفلاحي والريفي PRR : تهدف سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل؛ تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية وهي:

أ-التجديد الفلاحي: يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد فهو يشجع تكثيف، وعصرنة الإنتاج في المستثمرات، واندماجها في مقاربة " فرع " لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع، تم وضع قائمة من عشر 10 منتجات أساسية أو ذات أولوية هي: الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم البيضاء والحمراء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون، النخيل، البذور والشتائل.

ب-التجديد الريفي: يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة، ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار

السكان، يستهدف التجديد الريفي الذي يعتبر أشمل من التجديد الفلاحي وفي مداه كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تتميز بصعوبة ظروف المعيشة فيها والإنتاج (الجبال، السهوب، الصحراء)

ج-دعم القدرات البشرية والمساعدة التقنية: تأتي هذه الركيزة تفاديا للصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة وهي تهدف إلى:

-الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي، وعصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛

-تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
-تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 الذي حقق جملة من النتائج نذكر منها

-تحسين معدل نمو الإنتاج الفلاحي من 6% خلال الفترة 2000-2008 إلى 8.33% للفترة الممتدة بين 2010-2014، وزيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه؛

-دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان في الريفي وهذا ب 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة ل 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة؛

-التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛

-خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم. (عباس و داد، 2017/2018، ص 142)

2.4 تطور ظاهرة الفقر في الجزائر: شملت سياسات مكافحة الفقر المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية حزمة متنوعة من البرامج التي باشرتها منذ بداية الألفية، تزامنا مع استرجاع الاستقرار الأمني، وتحقيق موارد مالية هامة بعد انتعاش أسعار المحروقات في السوق الدولية، هذا ما ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الخام الذي وصل لحدود 3% سنة 2000 وارتفاع احتياطي الصرف إلى 11.9 مليار دولار، كانت البداية بمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) والخطة الخماسية للنمو (2015-2019) والتزام الجزائر كغيرها من دول العالم بالعمل على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية سنة 2000، والتي تهدف في مجملها إلى تحسين نوعية الحياة لدى المواطن الجزائري.

وتشير المعطيات الى ان مستويات الفقر في الجزائر المعتمدة على معيار الدخل، قد تراجعت بداية من سنة 2000 حيث انتقلت من 14.1% سنة 1995 الى 12.10% سنة 2000 ثم الى 6.2 % سنة 2010 لتصل الى 5.03% سنة 2019، ويرجع ذلك الى تحسن مداخيل البلاد نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما مكّنها من تبني العديد من البرامج التنموية خاصة الزراعية منها والتي كان وقعها إيجابيا في الرفع من مستوى الدخل والتشغيل وتحسين ظروف الحياة في الريف، وهو ما أدى الى تراجع معتبر في معدلات الفقر.

جدول 2: معدلات الفقر النقد في الجزائر

السنة	1995	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2014	2019
معدل الفقر	14.10	12.10	5.70	11.1	9.8	6.20	5.55	5.20	5.03

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، ص: 290

وتبين الإحصائيات حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، أن نسبة 1,65% من السكان يفتقدون لعدة أشياء في الجزائر 1% في الوسط الحضري، و 2,7% في الوسط الريفي، وبلغت شدة الفقر التي تمثل النسبة المتوسطة للحرمان الذي يعاني منه الأشخاص في الفقر متعدد الأبعاد نسبة 36,07%، منها 34,88 % في الوسط الحضري مقابل 38.42% في الوسط الريفي. وبلغ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد المعدل بشدة الحرمان 0.006 منها 0.003 في الوسط الحضري مقابل 0,011 في الوسط الريفي. (عباس وداد، 2018/2017، ص 173)

ولا يعبر مستوى الفقر في العالم فقط على مستوى دخل الفرد المقدر بدولار واحد في اليوم، أو دولارين في اليوم، بل تجاوز ذلك ليشمل الفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار معايير اجتماعية، ثقافية، وسياسية، ولقد احتلت الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المرتبة 96 من بين 187 دولة، بمعدل تنمية بشرية 0.554، بعدما كانت تحتل المرتبة 108 سنة 2002 بمعدل 0.70، حيث كانت تحتل المراتب الأخيرة ذات التنمية البشرية المتوسطة. وبالرغم من تحسن مؤشرات التنمية البشرية إلا أن الجزائر احتلت المرتبة 51 حسب مؤشر الفقر البشري سنة 2008، فيما احتلت تونس والأردن المرتبة 45 و 11 على الترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 3: نسبة الفقر البشري في الجزائر 1995-2019

1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2014	2019
25.23	22.98	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69	24	38

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (مهديد، حاجي، 2016، ص 16)، www.echoroukonline.com

ويشير تقرير أعدته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي نحو 38% من الجزائريين تدهورت أوضاعهم الاجتماعية وأصبحوا غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة، وهو ما يعني أن بين كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش في فقر مدقع. وانتقدت الرابطة في تقريرها، الارتفاع المستمر في نسبة الفقر والفقر في الجزائر، التي ارتفعت من 24% خلال 2014 إلى نحو 38% خلال عام 2019. وأكدت أن الأرقام تم الاعتماد عليها بعد عملية الإحصاء والاعتماد على عدد من الجهات.

وأوضحت أن أكثر من 1400 بلدية فقيرة يعيش سكانها على إعانات صندوق الجماعات المحلية المشترك، بينما 800 بلدية تم تصنيفها ضمن خانة الأكثر فقراً، وتضم 20 مليون مواطن. كما تعتمد 30 ولاية في توفير احتياجات المواطنين وتسيير شؤونها اليومية على صندوق يتولى تقليص الفوارق الناجمة عن ضعف الموارد.

وأشارت الرابطة إلى تقرير حديث للبنك الدولي، كشف عن دخول نحو 10% من الجزائريين في دائرة الفقر، بسبب البطالة المرتفعة وارتفاع نسبة التضخم التي تصل إلى 9% خلال العام الحالي، مؤكدة أن الصعوبات المالية التي واجهتها الجزائر في السنوات الأخيرة سبب في ارتفاع معدل البطالة بما يقرب من 1.5%. (خالد المنشاوي، 2020)

5. خاتمة:

من خلال هذا البحث الذي تناول دور برامج التنمية الزراعية التي تبنتها الجزائر بداية الألفية الثالثة في الحد من ظاهرة الفقر يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث من ظاهرة الفقر بمختلف مستوياته، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها خلال مراحل متعددة والتي من بينها برامج التصحيح الهيكلي، التزايد المستمر في عدد السكان وارتفاع حجم الأسر، ارتفاع معدلات البطالة ومستويات التضخم، الفساد والبيروقراطية، الأزمة الأمنية والسياسية التي مرت بها الجزائر خلال عقد التسعينيات.

تتمركز ظاهرة الفقر في الجزائر في المناطق الريفية، وتظل الزراعة على نطاق صغير مهمة من قبل غالبية السياسات المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية. ومع ذلك فإن صغار المزارعين يوفرون أكثر من 80% من الإنتاج الزراعي، ويمثل صغار المزارعين والمزارعين الأسريين الذين يعتمدون على الزراعة أو الموارد الطبيعية في كسب عيشهم غالبية فقراء الريف.

شرعت الجزائر بداية الألفية الثالثة في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الزراعية الهامة، والتي رصدت لها مبالغ مالية معتبرة مقارنة مع البرامج السابقة، بلغت حوالي 65.4 مليار دج ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و300 مليار دج ضمن مخطط دعم النمو (2005-2009) و1000 مليار دج ضمن المخطط الخماسي (2010-2014) وتقدير بحوالي 625.1 مليار دج خلال الفترة 2015-2018 ضمن مخطط توطيد النمو (2015-2019)

هدفت البرامج التنموية الزراعية الى تطوير وزيادة كفاءة وفعالية القطاع الزراعي من جهة والى تحسين مستوى الحياة في المناطق الريفية التي يغلب على سكانها ممارسة الأنشطة الزراعية، ولاحتوائها على معدلات فقر عالية مقارنة بالمناطق الحضرية، لقد ساهمت هذه البرامج ضمن برامج التنمية الشاملة في التقليل من مستوى الفقر في الجزائر حيث انتقل مستوى الفقر المعتمدة على معيار الدخل من 14.1% سنة 1995 الى 12.10% سنة 2000 ليصل الى 5.03% سنة 2019.

وعلى الرغم من الأثر الإيجابي الذي أحدثته برامج التنمية الزراعية في التقليل من معدلات الفقر في الجزائر خلال السنوات السابقة، الا انها تبقى غير كافية للوصول الى مستويات مرضية، بل تحتاج الى المزيد البرامج والتصحيحات والتي يمكن ايجازها في التوصيات التالية:

- يعتبر دعم صغار المزارعين مفتاح تعزيز التنمية الزراعية المحلية وتسريع التقدم نحو التقليل من الفقر والجوع. وخلق فرص عمل لائقة وتعزيز التنمية الريفية الشاملة في المنطقة.
- وضع خطط استثمار لتنمية الزراعة والتنمية الريفية بما يزيد من عائدات ودخل المزارعين الفقراء مع مساعدتهم على تبني ممارسات زراعية مستدامة، وتعزيز مهاراتهم الزراعية، وتقليل تكلفة الإنتاج والتكيف مع تغير المناخ.
- زيادة وصول الأسر الزراعية الفقيرة إلى الموارد الطبيعية وتحسين قدرتهم على إدارة المخاطر وزيادة إنتاجيتهم وربط الزراعة صغيرة النطاق بالأسواق والأنظمة الغذائية. بناء البنية الأساسية الريفية وخاصة في مجال الطاقة والنقل والماء والصرف الصحي.
- تمكين فقراء الريف من زيادة مشاركتهم السياسية كأحد وسائل الاستفادة من عملية التنمية.

6. قائمة المراجع:

- 1-غربي فوزية.(2010)، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، (الطبعة الأولى)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 2-عربي مريم.(2014)، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن المستدام في الدول النامية، دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغربية، [مذكرة ماجستير غير منشورة]، جامعة فرحات عباس، سطيف.

- 3-أوسري منور، (2010)، الاقتصاد البيئي، (الطبعة الأولى)، دار الخلدونية، الجزائر.
- 4-هاشم كوجر، (2021/01/02)، الإطار النظري للتنمية الاقتصادية الزراعية وأهدافها، على الموقع:
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=232167>
- 5-منظمة الأغذية والزراعة الفاو، (2021/01/08)، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: ما هي أدوار الثروة الحيوانية، على الموقع: <http://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe>.
- 6-حدة أوضافية، (2019)، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، (المجلد: 4، العدد: 3)،
- 7-هاشي الطيب، (2014)، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان.
- 8-جعفر سمية، (2014/2013) دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا- [مذكرة ماجستير غير منشورة]، 2014/2013، جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- 9-قورين حاج قويد، (2014)، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة، التضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد 12)..
- 10-ناجية صالح، نوال بن عمارة، (2015)، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر-تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، (العدد: 06)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.
- 11-حاجي فطيمة، (2014)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2000-2014، [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 12-برنامج الأمم المتحدة للتنمية، (1992) تقرير التنمية البشرية: نظرة عامة، نيويورك.
- 13-المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2006) تقرير: مكافحة الفقر في الدول اليورو متوسطة، بروكسل.
- 14-القضاء على الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، (2021/12/30) على الموقع:
<https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html>.
- 15-جامعة الدول العربية وآخرون، (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد..
- 16-حاجي فطيمة، مرغاد لخضر، (2013)، ظاهرة الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد: 13).
- 17-عماري زهير، (2014) القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي. أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980 [بحث مقدم]، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف.
- 18- 280 مليار دولار لتمويل الخماسي القادم وتحسين معيشة المواطن، (2021/01/08) على الموقع:
<https://www.echoroukonline.com>.
- 19-بن محمد هدى، (2020) عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (العدد الخامس)..
- 20- LAOUBI, Khaled and YAMAO, Masahiro, (2012), The Challenge of Agriculture in Algeria,
- 21-بن خرناجي أمينة، (2013/2012)، (2013)، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، [مذكرة ماجستير غير منشورة]، جامعة فرحات عباس، سطيف.

- 22-عباس وداد، (2018) ، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، الأردن واليمن، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة فرحات عباس سطيف1.
- 23-مهديد فاطمة الزهراء، حاجي فطيمة، (2016)، واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، (العدد: 06)، جامعة يحي فارس-المدية.
- 24-المنشاوي، (2021/12/30)، كورونا يزيد الفقر في الجزائر فكم تراجع دخل الفرد في 2020؟ على الموقع: <https://www.independentarabia.com/node/132731>.